من تراب الطريق (٣٧٩) يا صاحب الجلالة !(*)

هذا العنوان ، عنوان عريضة خطها فارس المحاماة فى الزمن الجميل ، الأستاذ الكبير مصطفى مرعى ، وقدمت إلى الملك فاروق الأول فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ .. وقعها مع مصطفى مرعى لفيف من عظماء المحاماة ، بينهم ابراهيم عبد الهادى ، ومحمد حسين هيكل ، ومكرم عبيد ، وحافظ رمضان ، وعبد السلام الشاذلى ، وعبد الرحمن الرافعى ، وإبراهيم الدسوقى أباظة ، ورشوان محفوظ ، وعلى عبد الرازق وغيرهم من شوامخ القامات المصرية .. طفق مصطفى مرعى وصحبه يخاطبون بها ملك البلاد فى ذلك الزمان قائلين ..

«يا صاحب الجلالة :

«إن البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء ، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

«واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ،

(*) المال ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٩

ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها ، حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكانا فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقـون هذا الشرف فأساءوا النصح وأساءوا التصرف ، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يـد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور ، وأن النظام النيابى قد أضحى حبرا على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى ، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا !

«ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يُسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويُساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون !

«يا صاحب الجلالة

«لقد كان حقًا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى

«التوجيهات الملكية» ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم . وسترا لما افتضح من تصرفاتها . وما انغمست فيه من سيئاتها ـ وهى هى لا تزال أشد حرصا على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته ـ ولهذا لم نر بدًّا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان وبرا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد ، وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال .

«يا صاحب الجلالة

«إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد ، وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد ..

«لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا ، وعاجلا ، فترد الأمور إلى نصابها ، وتعالج المساوئ التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم ، وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقا فى استكمال حريتها ووحدتها

ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها وأهدروا فوق إهداره اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق لـه مثيل ، وحرموا الفقير قوته اليومى .

«ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعا فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

«والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدما إلى غايته»

***

يوم صاغ مصطفى مرعى ووقع مع من وقعوا هذه الوثيقة ، لم يكن يملك دبابة ولا مدفعًا ، ولم يكن ينتمى لحزب أو لآخر ، ولم يكن عضوا بجماعـة تحميه ..

لقد وقع معه هذه الصحيفة نفر من شوامخ رجالات مصر ..

بيد أنه سيبقى لمصطفى مرعى أنه كان الوحيد ممن وقعوا العريضة ، الذى لا يتدرع بجماعة أو بحزب يحميه .. حسبه أنه كان مصطفى مرعى المحامى الفارس وكفى !!

*****